

حكايكا

كلمة ونص

مصارحة

بقلم: نبيل الملاح

كثُر في الآونة الأخيرة الحديث عن سعر صرف الدولار وارتفاعه بشكل كبير في مقابل الليرة السورية وانخفاض قوتها الشرائية بشكل ملحوظ، وللأسف انبرى عدد كبير من الذين يدعون أنهم محللون وخبراء بالحديث عن هذا الموضوع وتقديم الاقتراحات والوصايا لمعالجة هذه المشكلة التي أصبحت أزمة حقيقية بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وذلك لانعكاسها المباشر على حياة الناس ومعيشتهم؛ فارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي حتماً إلى زيادة قيمة البضائع والسلع والمواد المستوردة وزيادة تكاليف الإنتاج، ويستتبع ذلك انخفاض القوة الشرائية لدخل المواطن بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة التي فاقت كثيراً عن قدرته بسبب ثبات الأجور نسبياً واتساع الهوة بين دخل المواطن وأعباء المعيشة من غذاء ودواء ولباس وسكن وكهرباء ومازوت، لدرجة أن كلاً منا اضطر للاستغناء عن الكثير من احتياجاته لعدم قدرته على تأمينها؛ ما ينعكس سلباً على صحة عائلته وأطفاله في ظل عدم وجد ضمان صحي.

طبعاً أنا أتحدث عن ذوي الدخل المحدود الذين أصبحت نستتهم لا تقل عن ٨٠-٩٠ بالمئة من المجتمع في مقابل ١٠ بالمئة أو ٢٠ بالمئة في أحسن الحالات يحصلون على دخول عالية تكفيهم لتغطية تكاليف معيشتهم، وجزء من هؤلاء يحصلون على النسبة الأكبر من الدخل القومي ويعيشون حياة ترف وبنخ ويسعون لإقامة جمعات سكنية راقية تتقلهم لعالم آخر بعيداً من المعاناة وضغوط الخدمات.

علينا أن نفرق أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة خلال العقد الأول من هذا القرن كانت خاطئة وغير صائبة وتصب في مصلحة الذين ينادون باقتصاد السوق الحر الذي تم تجسيه بتسميته «اقتصاد السوق الاجتماعي» وبقي هذا المصطلح فضفاضاً من دون تحديد مفهومه وآليات العمل به، ولم يدرك المعنوي أن اقتصاد السوق يتطلب تهيئة بيئة صالحة وبنى تحتية قوية ضمن إطار مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ هذا إذا سلمنا بصلاحيه هذا النهج لبلادنا التي لا تعتبر من الدول الغنية.

وعلياً أن نتعرف أن هذه السياسات أدت إلى زيادة معاناة الناس من ذوي الدخل المحدود، وإضعاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ فبدلاً من أن تكون هي التي تقود الاقتصاد أصبحت تبحث عن التشريعات والقوانين التي تعطي من شأن القطاع الخاص المتمثل بعدد من رجال الأعمال لدرجة أنه في غفلة من الزمن تم تعديل قانون العمل لصالح أصحاب العمل، وكذلك إصدار قانون التشاركية الذي اعتبرته في حينه مقدمة ومدخلاً للخصخصة التي ارتفع صوت المناادين بها في حينه. رافق تطبيق هذه السياسات انتشار ظاهرة الفساد واختراقها جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وأصبح الفساد أمراً مسلماً به وكما يقال «على عينك يا تاجر» فوصل إلى أجهزة الرقابة والتفتيش والقضاء؛ ما شجع غير الفاسدين على الاندماج في مجتمعاتهم من الفاسدين والمفسدين وتعبير أصح من مستقبلاً أولادهم.

في ضوء ما تقدم علينا أن نناصح أنفسنا ونقول كلمة الحق بكل جرأة وموضوعية للخرمج من هذه الأزمة المالية والاقتصادية التي لها بالتأكيد انعكاسات سياسية انطلاقاً من الارتباط العضوي بين السياسة والاقتصاد، وأن نقف في مواجهة هؤلاء المناققين والانتهازيين الذين يتحدثون خلافاً للحقيقة والواقع، وهم في مجملهم من الفاسدين والمفسدين وتعبير أصح من المأجورين لهؤلاء الفاسدين والمفسدين.

إن واقع الحال يتطلب حلولاً إسعافية لا بد منها لوقف التدهور المتزايد في سعر صرف الدولار، وهذا منوط بالفريق الاقتصادي في الحكومة الذي يجب عليه الاستعانة بكبار أساتذة الاقتصاد والخبراء لوضع الآليات والتدابير الإسعافية المطلوبة بعيداً من التنظير والنظريات، ويستحسن الدعوة إلى مؤتمر موسع وعاجل لذلك، وعلياً أن ندرك أن أميركا تستخدم الدولار كسلاح في محاربة الدول وإخضاعها، وأن القوة الأكبر في مواجهة ذلك تكمن في التوصل إلى جمع القوى الوطنية لكل مكونات الشعب السوري وانتعاشهم ضمن إطار المواطنة وتحسين الوطن.

ولعلي أنصح بأن يتم اتخاذ التدابير العاجلة بملاحقة الفاسدين والكبار واسترداد الأموال المنهوبة، وإيقاف جميع المشاريع غير الملحة، وفرض ضرائب ورسوم عالية على المنشآت السياحية والترفيهية، وتحصيل الضرائب المترتبة على المستوردين وتجار الجملة بدلاً من ملاحقة صغار التجار والباعة. وإن واجهت الحال يتطلب الخوض في كل ما يتعلق بالوضع المالي والاقتصادي والسياسي للدولة من الموازنة العامة إلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتحديد النهج الاقتصادي الذي يناسب بلادنا من دون الرضوخ لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يعملان لفرض العولة وقوانينها الجائرة دون الأخذ بالاحسان واقع الدول الفقيرة والمحدودة الموارد.

لا بد من وضع رؤية متكاملة تحدد الأولويات بوضوح، وتكون ملزمة للجميع.

باحث ووزير سابق

طرطوس - الوطن

ربما يعتبر البدء بتنفيذ طريق طرطوس- الدريكيش وتحويله إلى أوتوستراد من أهم المشاريع التي أطلقتها الحكومة خلال زيارة رئيسها للمحافظة في نيسان ٢٠١٧ على رأس وفد ضم ١٢ وزيراً ومن تم تابعها للجنة الوزارية التي شكلت لتابعة مشاريع طرطوس حيث بلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع ٨٠ بالمئة بينما تحويله البرية ضمن المشروع ما زالت نسبة الإنجاز فيها ٤٥ بالمئة لكن عمل اللجنة الوزارية لم يقتصر على ذلك فقد تابعت كافة المشاريع التي دعمتها الحكومة وينتجبه ذلك تم تدشين عقدي مدخل طرطوس الشمالية والجنوبية بتاريخ ٢٠١٨ في حين كانت نسبة الإنجاز قبل عمل اللجنة لا تتجاوز الستين بالمئة وكذلك إعادة تأهيل وإسكاف شارع الثورة بمواصفات جيدة وإثارته بالطاقة الشمسية وتجهيزه بكافة وسائل السلامة المرورية.

وزير النقل «رئيس اللجنة» على حمود أوضح له «الوطن» أن اللجنة عملت إضافة لما تقدم لاستمرار العمل بغية إنجاز جسر ٨ آذار على نهر العفكة حيث بلغت نسبة الإنجاز ٦٨ بالمئة مع تأمين اعتمادات لتنفيذ شارع ٨ آذار كمتحلق حول مدينة طرطوس علماً أن نسبة الإنجاز قبل عمل اللجنة كانت ٢٠ بالمئة فقط. وأشار حمود إلى أنه تم تنفيذ جسر للمشاة عند معمل الإسمنت الذي كان مطلباً شعبياً للأمان بعد ازدياد حالات دهن المارة في تلك المنطقة ووقوع العديد من الضحايا وكذلك مساندة الطرق العائدة لمديرية الخدمات الفنية بطرطوس وإسكانها بقيمة ٨,٤٤ مليارات ليرة عام ٢٠١٧ بقيمة ٦,٤ مليارات عام ٢٠١٨ وأيضاً مساندة كافة الأوتوسترادات والطرق العائدة للمؤسسة العامة للغوصات الطرقية بالمحافظة بقيمة ٢,٧ مليار ل.س عام ٢٠١٧ بقيمة ٤,٤ مليارات عام ٢٠١٨ بالإضافة لتحويل عدة وصلات طرقية إلى طرق مركزية وتصنيع شاخصات تحذيرية ودلالة لكامل المحافظة وفي مجال النقل أيضاً تم افتتاح دائرتي نقل في الصفاصة والقدموس وإطلاق مشروع نقل الحبوبيات بالسكك الحديدية من حسياء إلى الساحل بكلفة تقديرية تبلغ ١٦ مليار ليرة بما فيه إقامة مراكز للتجميع والتوزيع ويتوقع الانتهاء من المشروع بداية هذا العام وكذلك

مشاريع أنجزت في طرطوس وأخرى قيد الإنجاز

حمود له «الوطن»: نقترح تأمين التمويل اللازم لمشاريع الجامعة ومحطات المعالجة والطرق الزراعية



إحداث مركز خدمة لإصدار دفتر البحارة في دائرة موانئ طرطوس.

أما في مجال المناطق الصناعية فيقول حمود: تمت المتابعة الحثيثة لمشاريع المناطق الصناعية التي تم وضع حجر الأساس لها وقد تم تدشين منطقة صناعية في الدريكيش والشيخ بدر والعمل جار لاستكمال تنفيذ المنطقة الصناعية بصافيتها حيث بلغت نسبة الإنجاز ٤٠ بالمئة والصفاصة بلغت نسبة الإنجاز فيها ٤٠ بالمئة والعنزة ٥٠ بالمئة.

وكذلك تم طرح عدة مناطق صناعية جديدة وهي القدموس- رأس الخشوقة- الروضة- دوير الشيخ سعد- خربة المعزة- عين الزرقا. وفي مجال الزراعة كان من أهم أعمال اللجنة إنجاز مشروع إنتاج بذور الفطر الزراعي وإعادة تأهيل واستكمال التجهيزات اللازمة لإنتاج بذار البطاطا وإنجاز معمل أطباق البيض في دواجن طرطوس والعمل على إطلاق المشروع الوطني لإعادة إحياء دودة الحرير والبدء بزراعة أشجار التوت والاهتمام بزراعة التينج والتعويض عن الأضرار علماً بأن طرطوس كانت تنتج ١٢٠٠ طن تنج سنوياً وأصبحت تنتج ٥٠٠٠ طن منذ

عام ٢٠١٨.

وتتابع اللجنة إقامة مشروع الفرز والتوضيب في دير العيش ببايناس الذي تم وضع حجر الأساس له في الشهر العاشر من ٢٠١٧ وبلغت نسبة الإنجاز فيه ٧٠ بالمئة وتعمل على تنشيط الزراعات المنزلية وتسويق المنتجات من خلال تقديم منح زراعية لا يقارب ٢٠٠٠ أسرة سنوياً. وأضاف: اهتمت اللجنة بموضوع تسويق الحمضيات وما زال هذا الموضوع المهم شغلبها الشاغل. وعلى صعيد التعليم عملت اللجنة على البدء بمشروع كلية الهندسة التقنية بعد رصد ٩٦٣ مليون ل.س، وبلغت نسبة الإنجاز ١٧ بالمئة وكذلك البدء بمشروع البنية التحتية للنسب الشمالي من الجامعة بقيمة ٩,٢ مليارات ونسبة الإنجاز ٢ بالمئة وإنجاز دراسة مبنى الآداب وإدارة في الخطة والسعي لتأمين الاعتماد البالغ ٨,٧ مليارات ل.س والعمل على تأمين مقر مؤقت لجامعة طرطوس ضمن مركز المعهد الزراعي. كما تابعت لتأمين اعتمادات لإنشاء أبنية مدرسية جديدة مثل مدرسة أم الشهداء في مدينة طرطوس بقيمة ٣٩٦ مليون ليرة التي وصلت نسبة تنفيذها إلى ٣٥ بالمئة إضافة لصيانة

وترميم الأبنية المدرسية وأيضاً مشروع روضة حمام واصل حيث بلغت نسبة الإنجاز ٧٢ بالمئة وأنشاء مدرسة فندقية بالدريكيش وتحويل مبنى الشركة العامة للبناء إلى وحدة سكنية جامعية وتخصيص ١٠٠ مليون ل.س عام ٢٠١٨ و ٢٠٠ مليون عام ٢٠١٩ والبدء ببناء هكتارات مؤقتة لكلية الهندسة المعمارية أما في القطاع الصحي فكان من أهم أعمال اللجنة استعمار المقر الحالي للعيادات الشاملة بصافيتها التي تم تدشينها الشهر الماضي مع متاعه مستشفى سبة الوطني لوضعه بالخدمة وعلى صعيد السكن الشبابي عملت اللجنة على تخصيص ٥٢٩ شقة عام ٢٠١٧ و ٤٥٠ شقة عام ٢٠١٨ علماً بأن مشروع السكن الشبابي كان متوقفاً منذ عام ٢٠١٠ كما تم البدء بالمرحلة الثانية وقد بوشر بأعمال الموقع العام مواكبة مع الدراسة وبلغت نسبة التنفيذ ٩٧ بالمئة والتعاقد جار على ثلاث كتل و ١٧٠ شقة بقيمة ٤,٥ مليارات ليرة سورية وقيد إعداد الأضابير التنفيذية لباقي الكتل.

ويتابع رئيس اللجنة قائلاً: أما في مجال السياحة والاستعمار فكان من أهم أعمال اللجنة وضع فندق دريكيش بالمحلة بعد توقف دام عدة سنوات (نسبة الإنجاز قبل عمل اللجنة ٣٥ بالمئة) وإعداد دراسة لاستعمار مفارحة بيت الوادي وكذلك عقد ورشة عمل لتأهيل جزيرة أرواد وتطويرها سياحياً وإبرام عقد لإقامة فندق خدمات بقيمة ١٢٣ مليون ل.س ووضع دراسة لنقاط الجذب السياحي لمنطقة دريكيش ومتابعة الحلول للمشاريع المتعثرة في طرطوس والموافقة على منح قروض للمشاريع السياحية المتعثرة والبدء بتنفيذ تأهيل كورنيش بابنايس البحري واستثماره وبلغت نسبة الإنجاز ٧٦ بالمئة والعمل على تعديل بدلات استثمارات الوحدات الإدارية وتشجيع الاستثمارات في المحافظة مع الفعاليات الاقتصادية. ويختتم حمود تصريحه بالقول: نقترح لنجاح عمل اللجنة بشكل جيد واستكمال بقية المشاريع المقررة من الحكومة أو المقترحة من المحافظة واللجنة تأمين التمويل اللازم لدعم المشاريع وخاصة مشاريع الجامعة - الصرف الصحي - الطرق الزراعية - سداد الشهداء - المناطق الصناعية والأبنية مدرسية مثل مدرسة الخاص بإحداث مناطق تنظيمية لحل مشكلة مناطق المخالفات ومناطق إزالة الشبوع.

٢١ مشروعاً قيد الإنجاز بنسب ٥٠ إلى ٩٠ بالمئة بتكلفة ٨٠٠ مليون ليرة في حمص وريفها محافظ حمص له «الوطن»: هذه ثمار زيارة الحكومة لحمص ٥٩ مشروعاً وبتكلفة ٣ مليارات

حمص - نبال إبراهيم

كشف محافظ حمص طلال البرازي في تصريح للوطن أن عدد المشاريع الحكومية التنموية والخدمية المنفذة التي تم إنجازها ووضعها بالخدمة فعلياً والتي قامت اللجنة الوزارية بتتبعها في محافظة حمص وريفها بلغت حتى تاريخه ٥٩ مشروعاً بنحو ٣ مليارات ليرة.

وأشار إلى أن من المشاريع إنشاء محطة محروقات في حي الزهراء وبناء فرق في الحي وآخر في قرية عنان وتجهيز فرج في مدينة القريتين، ومشاريع تحسين الواقع الخدمي لمنطقة تلخك والوحدات الإبرية التابعة لها ومنطقة وادي النضارة بنحو ٥٠٠ مليون ليرة، ومشاريع إعادة تأهيل وصيانة شبكات مياه وشوارع ومدارس في حي الوعر وعدد من المباني والدوائر الحكومية بالحي.

وأضاف المحافظ: ومن المشاريع ردم الأنفاق وترحيل الأنقاض ومد قصبان زفتية وتأهيل الإسرة العامة وإنشاء وصيانة شوايات وأرصعة في مختلف الشوارع بالحي، ومشروع تأهيل مبان وتوسعة منشأة مياقي حمص، ومشروع تنفيذ شبكة صرف صحي في حي الأرمين الشرفي.

إنجاز ٦٥ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل الطريق العام من أوتوستراد حمص حماة والريف بقيمة تزيد على ٨٠٠ مليون ليرة ، وينسب إنجاز تتراوح بين ٥٠ إلى ٩٠ بالمئة، لافتاً إلى أن من هذه المشاريع مشروع تنفيذ مشفى الجامعة التعليمي الذي وصلت نسبة إنجازه إلى ٨٣ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل طريق تليبية حتى الطريق العام للمركبة بنسبة إنجاز ٢٠ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل عدة طرق في مدينة تليبية بنسبة إنجاز ٨٠ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل الطريق الواصل بين تلدو وبرج قاعي بنسبة إنجاز ١٠ بالمئة. وبين المحافظ أن الريف الشمالي للمحافظة كان له وضع خاص وتم رصد مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة، للخدمات فيه، كما أن تكلفة إعادة تأهيل وصيانة طريق عام حمص - حماة مع الجسر بلغت نحو ١,٢ مليار ليرة ، لافتاً إلى أنه لا يوجد أي معوقات على الإطلاق تعيق سير تنفيذ المشاريع الحكومية التنموية والخدمية التي تتبع إنجازها اللجنة الوزارية، منوهاً إلى أنه من المتوقع افتتاح المشفى الجامعي خلال شهر أيلول من عام ٢٠٢٠ المقبل.

وبين المحافظ أن نسبة تنفيذ المشاريع الخدمية على الموازنة الاستثمارية المخصصة لعام ٢٠١٩ الجاري بلغت ٩٧ بالمئة بقيمة مليارين و ٩٥٠ مليون ليرة تقريباً.

يتم تتبعها من قبل اللجنة الوزارية المكلفة تبلغ ٢١ مشروعاً خدمياً وتنموية بالمدينة والريف بقيمة تزيد على ٨٠٠ مليون ليرة ، وينسب إنجاز تتراوح بين ٥٠ إلى ٩٠ بالمئة، لافتاً إلى أن من هذه المشاريع مشروع تنفيذ مشفى الجامعة التعليمي الذي وصلت نسبة إنجازه إلى ٨٣ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل طريق تليبية حتى الطريق العام للمركبة بنسبة إنجاز ٢٠ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل عدة طرق في مدينة تليبية بنسبة إنجاز ٨٠ بالمئة، ومشروع إعادة تأهيل الطريق الواصل بين تلدو وبرج قاعي بنسبة إنجاز ١٠ بالمئة. وبين المحافظ أن الريف الشمالي للمحافظة كان له وضع خاص وتم رصد مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة، للخدمات فيه، كما أن تكلفة إعادة تأهيل وصيانة طريق عام حمص - حماة مع الجسر بلغت نحو ١,٢ مليار ليرة ، لافتاً إلى أنه لا يوجد أي معوقات على الإطلاق تعيق سير تنفيذ المشاريع الحكومية التنموية والخدمية التي تتبع إنجازها اللجنة الوزارية، منوهاً إلى أنه من المتوقع افتتاح المشفى الجامعي خلال شهر أيلول من عام ٢٠٢٠ المقبل.

وبين المحافظ أن الريف الشمالي للمحافظة كان له وضع خاص وتم رصد مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة، للخدمات فيه، كما أن تكلفة إعادة تأهيل وصيانة طريق عام حمص - حماة مع الجسر بلغت نحو ١,٢ مليار ليرة ، لافتاً إلى أنه لا يوجد أي معوقات على الإطلاق تعيق سير تنفيذ المشاريع الحكومية التنموية والخدمية التي تتبع إنجازها اللجنة الوزارية، منوهاً إلى أنه من المتوقع افتتاح المشفى الجامعي خلال شهر أيلول من عام ٢٠٢٠ المقبل.

ولفت إلى وجود مشاريع لدراسة وإعداد المخططات التنظيمية للحياء والمناطق المتضررة في المدينة وإنجاز تلك المخططات لكل من حيي جورة الشياح والقربايب، ومشاريع ترحيل أنقاض من أحياء حمص القديمة بالإضافة إلى أحياء (الحبيبية) ووادي الساجح والصور والقربايب وباب عمرو، ومشروع إعادة تأهيل مبنى مجلس مدينة حمص مع ملحق العقد، ومشروع إعادة تأهيل شوارع المنطقة الصناعية بالمدينة وإعادة تأهيل الإنارة العامة فيها، ومشروع تشغيل معمل الأسمدة بالطاقة

القصوى، ومشروع إعادة تأهيل المعهد الصحي (مدرسة التفريرض المرحلة الأولى وتأهيل بعض الغرف)، وعدة مشاريع لإعادة تأهيل محاور طرقية، بالإضافة إلى مشاريع إعادة تأهيل شبكات مياه في عدة قرى ومناطق بالريف الشمالي وقرى منطقة الحولة بالريف الشمالي الغربي، ومشروع إعادة تأهيل محطة الغنط الفنية بالإضافة إلى مشروع إحداث مكاتب لرعاية شؤون الشهداء والجرحى. وأشار المحافظ إلى أن عدد المشاريع الحكومية التي ما زالت قيد الإنجاز والتي

١٠ مليارات ليرة من الاعتمادات الاستثمارية الاحتياطية لتمويل مشاريع الوحدات الإدارية في السويداء هذا العام

السويداء- عبيد صيموعة

تؤكد المذكرة المقدمة من لجنة التنمية في السويداء طرحها ١٢ مشروعاً تنموية خاصة بالوحدات الإدارية تحتاج إلى تمويل عن طريق الوزارات المعنية وهي ثلاثة مشاريع لإقامة مجرشة أعلاف وبرغل في كل من بلدات الجنيبة -دام- المنيرة تكلفة كل واحدة منها على حدة نحو ٣٧ مليوناً ومعمل صناعة دبس العنب في بلدة سهوة بلاطة بتكلفة تزيد على ٢٧ مليوناً ومدينة فرجة ماثدة في بلدة بكا بتكلفة تزيد على ٤٦ مليوناً وورود تحفيظ وتوضيب النباتات الطبية في بلدة كفر الحنف بقيمة حوالي ٢٣ مليوناً وفرن خبز أي في بلدة بوسان وقرية الشكيي بتكلفة ٤٤ مليوناً يضاف إليها عدد من المشاريع الاستثمارية لمحلات تجارية ومستودعات في بلدية عتيل بتكلفة حوالي ٢١ مليوناً وفي بلدة ديبين بحوالي ١٤ مليوناً ومثله في سميع بحوالي ٢٠ مليوناً وبناء محلات تجارية وصالة أفراح بتكلفة حوالي ٥٤

مليوناً في بلدة شقا وملعب كرة قدم في بلدة مردك بتكلفة تزيد على ٢٢ مليوناً حيث ستؤمن تلك المشاريع وفي حال تنفيذها ما يزيد على ١٢٩ فرصة عمل. عضو لجنة التنمية في السويداء علاء أبو عمر بيان للوطن أنه في الاجتماع الأخير برئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٩ والذي ضم جمع الجهات المعنية من وزارات ومحافظين ورؤساء وأمناء الوحدات الإدارية في المحافظات جاءت التوجيهات باعتماد مبدأ التنمية المتوازنة لكافة أرجاء المحافظة كما جرى تخصيص مبلغ عشرة مليارات ليرة من الاعتمادات الاستثمارية الاحتياطية لتمويل المشاريع التنموية في الوحدات الإدارية كمبلغ إضافي إلى اعتمادات الخطة المخصصة للمحافظات لعام ٢٠٢٠ لافتاً إلى أنه تم إبلاغ اللجنة خلال اليومين الماضيين قرار رئاسة مجلس الوزراء الموافقة على تمويل ١٢٢ مشروعاً وإراجها ضمن خطة العام. ولفت أبو عمر أنه إضافة إلى تلك المشاريع تم طرح مشروعاً استثمارياً تنموية على المستثمرين في طريق

الخدمات الفنية، تنفذ ٩٠ بالمئة من خطة عملها لعام الحالي

الجري له «الوطن»: العقود تجاوزت المليار و ٧٠٠ مليون ليرة

تأهيل مدرسة المطلة وإعادة تأهيل مدرسة غمام، وإعادة تأهيل وصيانة مدرستين في منطقة القرداحة، بالإضافة لمشاريع بناء مدارس لتعليم أهالي وبناتنا والصنوبر كل من مناطق جبلة والقرداحة والحفة واللاذقية. ولفت الجري إلى وجود مشاريع قيد التنفيذ في الصرف الصحي ومنها في بيت ياشوط وبحالو ووطي الخان، وحميم، وشامية المهالبة وبساتنا والصنوبر وشير المغارة، ودير حنا، وقروصو، الفاخرة، رسيون، رويسة البساتنة، برج إسلام، ضهر السرياني، البراج، دير دوما. منوهاً بمشاريع أخرى قيد التنفيذ كاستكمال وفرض وتشغيل مبنى دار الحكومة الجديد وصيانة وتشغيل وتنظيف مبنى قصر المحافظة في اللاذقية.

اللاذقية- عبيد صيمور

كشف مدير الخدمات الفنية في اللاذقية وائل الجري له «الوطن» عن أهم المشاريع المنفذة في المحافظة لهذا العام، مقابل المشاريع التي لم تستكمل بعد خلال ذات العام، مبيناً أن قيمة العقود وعددها ٩٩ عقداً، لعام ٢٠١٩ بلغت ١,٧١١ مليار ليرة مع تنفيذ ٩٠ بالمئة من خطة العمل. وقال الجري: إن المشاريع المنفذة توزعت ما بين مشاريع إنشاء وصيانة طرق ومعالجة انهيارات وجدران استنادية وعبارات، مشيراً إلى أن قيمة المشاريع المنفذة بالكامل بلغت ٧٦ مليون ليرة، مقابل ٩٤١ مليون ليرة للمشاريع قيد التنفيذ، منوهاً بتنفيذ مشاريع تفرعات الشهداء والجرحى في اللاذقية. ولفت مدير الخدمات الفنية إلى إتاحة من تأهيل ثلاث مدارس - في جبلة والقرداحة- متعاقد عليها خلال عام